بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية ـ غزة
فرع الجنوب ـ خان يونس
كلية الشريعة والقانون
قسم الشريعة الإسلامية

أحاديث الأحكام وأشهر مؤلفاتها

أ. محمد سليمان الفرا

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين: سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد: ــ

فإنَّ السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهي التطبيق العملي للقرآن الكريم؛ كما أنها واجبة الاتباع بإجماع أهل السنة والجماعة. وعلوم السنة أشرف العلوم عند الله بعد القرآن، ذلك أنها متعلقة بأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وتقريراته، وأحواله.

لذلك نجد أن علماء المسلمين اهتموا بجمعها، ودراستها، وشرحها، وبيان الأحكام المستنبطة منها؛ إن في العقيدة، أو التشريع، أو الأخلاق ونحوها، ومن هذه العلوم التي ظهرت: التفسير الفقهي للسنة النبوية، وهو ما يسمى بأحاديث الأحكام وشروحها، بل هي الأساس في بناء الأحكام الشرعية؛ لأنه في الغالب لا يمكن الوقوف على الحكم الشرعي إلا بالرجوع على نصوص السنة المطهرة.

لذلك قمت بإعداد هذه المقدمة المختصرة لإخواني وأخواتي من طلبة كلية الشريعة والقانون في أحاديث الأحكام، وهي دراسة نظرية ، حيث ستعقبها الدراسة التطبيقة من كتاب سبل السلام للإمام الصنعاني، وهذا أوان الشروع في المقصود، وما توكلنا إلا على الرب المعبود...

& تعريف أحاديث الأحكام:

أحاديث الأحكام مركب إضافي قبل أن تكون عَلَماً على نوع معين من الأحاديث النبوية، وهي مكونة من مضاف وهو (أحاديث)، ومضاف إليه وهو (الأحكام)، لذلك نبدأ بتعريف كل كلمة منها على حدة، وذلك على النحو التالي: ــ

1. تعريف الأحاديث:

ــ **الأحاديث لغة**: جمع حديث، والحديث في اللغة له عدة معان منها: **الأول**: الجديد ضد القديم، **والثاني**: قليل الكلام وكثيره، **والثالث**: يأتي بمعنى الخبر.

ـ **أما الحديث اصطلاحاً**: فيطلق على ما يرادف السنة، وعليه فهو كل ما أضيف إلى النبـــي ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ من قول أو فعل أو تقرير.

2. **تعريف الأحكام**:

ـ **الأحكام لغة**: الأحكام جمع حكم، والحكم هو القضاء، تقول: حكم القاضي بينهم أي قضى في الخصومة، كما يأتي بمعنى إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، فمثلاً نقول: حكم الفاعل أنه مرفوع، أي أثبتنا له صفة الرفع، وهكذا..

ـ **الحكم اصطلاحاً**: هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين علـــى جهـــة الاقتـــضاء أو التخيير، أو المتعلق بالأعم من أفعال المكلفين على جهة الوضع.

والحكم نوعان: **الأول تكليفي**، وهو المتعلق بفعل المكلف، وأقسامه خمـــسة عنـــد الجمهـــور: الوجوب، والندب، والإباحة، والكراهة، والتحريم، **والنوع الثاني**: وضعي، ويـــشمل أفعـــال المكلفـــين وغيرهم، وأقسامه خمسة هي: السببية، والشرطية، والمانعية، وكون الشيء صحيحاً، وكـــون الـــشيء فاسداً، وسميت وضعية لأنَّ المقصود منها وضع الشيء وجعله.

3. **تعريف أحاديث الأحكام باعتبارها مركباً إضافياً**:

هي: (الأحاديث النبوية المتعلقة بالأحكام الشرعية العملية).

4. **تعريف أحاديث الأحكام باعتبارها عَلَماً**:

شاع استخدام مصطلح أحاديث الأحكام على اعتبار أنه اسم علم علـــى نـــوع مـــن الأحاديـــث الشريفة في كل كتب الفقه وأصوله، ويمكننا أن نعرفها على النحو التالي: ـــ

أحاديث الأحكام هي: (**الأحاديث النبوية الصحيحة والحسنة التي يمكن بصحيح النظـــر فيهـــا الوصول إلى حكم شرعي عملي**).

5. **شرح التعريف**:

قولنا (**الأحاديث**): جنس في التعريف يشمل كل أحاديث مرفوعة أم لا نبوية أم لا، وهو قيـــد أيضا أخرج غير الأحاديث كالآيات القرآنية ونحوها...

وقولنا (**النبوية**): قيد أخرج غير المرفوعة إلى النبي؛ الحديث الموقوف؛ لأن قول الـــصحابي ليس حجة على الراجح، والمقطوع وهو المنسوب إلى التابعي.

وقولنا (**الصحيحة والحسنة**): قيد أخرج الأحاديث الضعيفة الموضوعة، لأنها لا يبنى عليهـــا حكم شرعي، وهناك ضوابط لروايتها، العمل بها كما قال العلماء.

قولنا (**حكم**): قيد أخرج الأحاديث التي يستفاد منها غير الأحكام؛ كقصص السابقين.

وقولنا (**شرعي**): أخرج الأحاديث التي يستفاد منها الأحكام غير الشرعية؛ كاللغوية، فأحاديث الرسول تصلح شواهد على قواعد اللغة باتفاق اللغويين.

وقولنا (**عملي**): أخرج أحاديث العقيدة والزهد والمناقب، وغيرها لأنها ليست موضع دراستنا، ولا يستفاد منها أحكام فقهية.

& سابعاً: لمحة تاريخية عن تأليف أحاديث الأحكام:

لقد سعى علماء هذه الأمة سعيا حثيثا في جميع الأدوار في جمع أدلة الأحكام، والكلام عليها متنا وسندا ودلالة على اختلاف أذواقهم ومشاربهم في شروط قبول الأخبار، وعلى تفاوت مداركهم في النصوص والآثار.

وكانت أمصار المسلمين تتناوب في الاضطلاع بأعباء علوم السنة مدى القرون، إن قصر في ذلك قطر قام قطر آخر بواجبه، وهكذا.. وكانت من أكبر الأقطار حظا من العلوم، ما بين شرعية وعقلية وأدبية، ولا سيما علوم السنة والفقه، البلاد العراقية أيام مجد الدولة العباسية إلى تاريخ انقراضها، وما خلف علماؤها من المآثر الخالدة شاهد صدق على ذلك. ثم خلفتها في حيازة القدح المعلى في العلوم الدولة المصرية على اتساع ممالكها في عهد الدولتين البحرية والبرجية وإن كان للمغرب فضل غير منكور في جميع الأدوار والآثار الباقية من الدولتين، والجامعات العلمية التي شيدها الملوك والأمراء لم تزل ماثلة أمامنا تنطق عن ماض مجيد، ولم نزل نشاهد في التاريخ مبلغ ما كانوا يدرون عليها من الخيرات في سبيل العلم، مع مشاطرة كثير من أمرائهم العلماء في علومهم.

وها هو الظاهر برقوق يتفقه على الإمام أكمل الدين البابرتي، ويشارك المحدثين في رواية الصحيحين، ويجلب أمثال ابن أبي المجد من كبار المسندين من الأقطار النائية رغبة منه في إعلاء سند المتعلمين بمصر بسماعهم الحديث من أصحاب الأسانيد العالية.. ويفعل مثل ذلك المؤيد حيث كان هو نفسه يروي الصحيح عن السراج البلقيني، بل ابن حجر سمع الحديث من المؤيد، وترجم له في عداد شيوخه في المعجم المفهرس وقد جلب المؤيد إلى مصر العلامة شمس الدين الديري صاحب (المسائل الشريفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة). وكذلك ترى الظاهر جمحق يسمع الصحيح من ابن الجزري، ويجلب كبار المسندين إلى مصر ليتلقى منهم المتعلمون بمصر مروياتهم في السنة من الصحاح والمسانيد، ويجعل القلعة المصرية مجمع هؤلاء العلماء وموضع تلقي المتعلمين لتلك الكتب من هؤلاء المسندين تنويها بأمرهم وإعلاء لشأن العلم.

وبهذه العناية والرعاية من الملوك كانت مصر دار حديث وفقه وأدب في القرون الثلاثة: السابع والثامن والتاسع.. وها هي كتب التاريخ قد اكتظت بتراجم رجال كبار أنجبتهم مصر بكثرة

بالغة في تلك القرون الذهبية، ممن لهم مؤلفات كثيرة جدا في شتى العلوم، بحيث يعدون مفاخر الإسلام طرّاً فضلا عن مصر، بل مآثرهم المحفوظة في خزانات العالم مما يقضي لمصر بالفخر الخالد، ومؤلفاتهم في الحديث والفقه والتاريخ خارجة عن حد الإحصاء.

وقد استمرت النهضة العلمية بمصر على ما وصفناه إلى أوائل القرن العاشر. فبانقراض الدولة المصرية البرجية في أوائل ذلك القرن تضائل النشاط العلمي بل تزعزعت أركان العلم بها، وغادر هذا النشاط مصر إلى أقطار أخرى. كما هو سنة الله في خلقه، فإذا قارنت رجال أواخر القرن العاشر برجال القرون التي سبقته، علمت مبلغ ما أصيبت به مصر من الانحطاط في العلم حين ذاك.

ثم توزعت الأقطار النشاط العلمي، وكان حظ إقليم الهند من هذا الميراث منذ منتصف القرن العاشر هو النشاط في علوم الحديث، فأقبل علماء الهند عليها إقبالا كليا، بعد أن كانوا منصرفين إلى الفقه المجرد والعلوم النظرية.. ولو استعرضنا ما لعلماء الهند من الهمة العظيمة في علوم الحديث من ذاك الحين مدة ركود سائر الأقاليم لوقع ذلك موقع الإعجاب الكلي والشكر العميق، وكم علمائهم من شروح ممتعة وتعليقات نافعة على الأصول الستة وغيرها، وكم لهم من مؤلفات واسعة في أحاديث الأحكام، وكم لهم من أياد بيضاء في نقد الرجال، وعلل الحديث، وشرح الآثار، وتأليف مؤلفات في شتى الموضوعات. والله سبحانه هو المسئول أن يديم نشاطهم في خدمة مذاهب أهل الحق ويوفقهم لأمثال أمثال ما وفقوا له الآن، وأن يبعث هذا النشاط في سائر الأقاليم من جديد.

ومن أحسن الكتب للأقدمين في أحاديث الأحكام سوى الصحاح والسنن والمسانيد مصنف ابن أبي شيبة، وكتب الطحاوي ولا سيما (معاني الآثار) وكتب ابن المنذر ولا سيما (الإشراف) وشروح الجصاص لمختصر الطحاوي، ومختصر الكرخي، و (الجامع الكبير) وكتب ابن عبد البر (كالتمهيد) و (الاستذكار) وكتب (الأحكام) لعبد الحق، و(الوهم والإيهام) لأبي الحسن بن القطان، وكتب البيهقي، والنووي، وكتب ابن دقيق العيد من (الإمام) و(الإلمام) و (شرح العمدة) و (اللباب في الجمع بين السنة والكتاب) لأبي محمد المنبجي، و(الاهتمام بتلخيص الإلمام) لقطب الدين الحلبي وقد أصلح ما غلط فيه ابن دقيق العيد من عزو الحديث في الإلمام إلى غير من خرجه وتحقيق ابن الجوزي، ومنتقى المجد ابن تيمية، وتنقيح ابن عبد الهادي، وكتب التخاريج كلها ومن أنفعها وأوسعها (نصب الراية) للجمال الزيلعي والمعتصر للجمال الملطي، وكتب ابن حجر وخصوصا (فتح الباري) و (شرح الهداية) وكتب العلامة قاسم وخاصة تخريج أحاديث الاختيار.... إلى غير ذلك مما لا يحصى من الكتب المؤلفة إلى أوائل القرن العاشر الهجري.

ثم يأتي دور الهنود من أهل السنة فمآثرهم في السنة في القرون الأخيرة فوق كل تقدير، وشروحهم في الأصول الستة تزخر بالتوسع في أحاديث الأحكام، فدونك (فتح الملهم في شرح صحيح مسلم) و (بذل المجهود في شرح سنن أبي داود) و (العرف الشذى في شرح سنن الترمذي)... إلى

غير ذلك مما لا يحصى، ففيها البيان الشافي في مسائل الخلاف، ولبعض علمائهم أيضا مؤلفات خاصة في أحاديث الأحكام على طراز بديع مبتكر، وهو استقصاء أحاديث الأحكام من مصادرها وحشدها في صعيد واحد في الأبواب، والكلام على كل حديث منها جرحا وتعديلا،وتقوية وتوهينا.

وها هو العلامة المحدث مولانا ظهير حسن النيموي قد ألف كتابه (آثار السنن) في جزأين لطيفين، وجمع فيهما الأحاديث المتعلقة بالطهارة والصلاة على اختلاف مذاهب الفقهاء، وتكلم على كل حديث منها جرحا وتعديلا على طريقة المحدثين، وأجاد فيما عمل كل الإجادة، وكان يريد أن يجري على طريقته هذه إلى أخر أبواب الفقه لكن المنية حالت دون أمنيته. وهذا الكتاب مطبوع بالهند طبعا حجريا إلا أن أهل العلم تخاطفوه بعد طبعه، فمن الصعب الظفر بنسخة منه إلا إذا أعيد طبعه.

وكذلك عني بهذا الأمر العلامة شيخ المشايخ في البلاد الهندية المحدث الكبير مولانا حكيم الأمة محمد اشرف على التهانوي صاحب المؤلفات الكثيرة البالغ عددها نحو خمسمائة مؤلف مابين كبير وصغير، فألف كتاب (إحياء السنن) وكتاب (جامع الآثار) في هذا الباب ويغني عن وصفها ذكر اسم مؤلفها العظيم وكلاهما مطبوع بالهند إلا أن الظفر بهما أصبح بمكان من الصعوبة حيث نفدت نسخهما المطبوعة لكثرة الراغبين في اقتناء مؤلفات هذا العالم الرباني.

وهذا العالم الجليل قد أشار على تلميذه وابن أخته المتخرج في علوم الحديث لديه المحدث الناقد والفقيه البارع مولانا ظفر احمد التهانوي أن يستوفي أدلة أبواب الفقه بجمع أحاديث الأحكام في الأبواب من مصادر صعبة المنال مع الكلام على كل حديث في ذيل كل صفحة بما تقضي به صناعة الحديث. من تقوية وتوهين، وأخذ ورد على اختلاف المذاهب، فاشتغل هذا العالم الغيور بهذه المهمة الشاقة نحو عشرين سنة اشتغالا لا مزيد عليه حتى أتم مهمته بغاية من الإجادة بتوفيق الله سبحانه وتعالى في عشرين جزءا لطيفا بقطع (آثار السنن) وسمي كتابه هذا إعلاء السنن وجعل له في جزء خاص مقدمة بديعة في أصول الحديث نافعة للغاية في بابه. والحق يقال إني دهشت من هذا الجمع وهذا الاستقصاء ومن هذا الاستيفاء البالغ في الكلام على كل حديث بما تقضي به الصناعة متنا وسندا من غير أن يبدو عليه آثار التكلف في تأييد مذهبه، بل الإنصاف رائده عند الكلام على أراء أهل المذاهب، فاغتبطت به غاية الاغتباط. وهكذا تكون همة الرجال وصبر الأبطال ووفقه لتأليف أمثاله من المؤلفات النافعة وقد طبع المؤلف نحو عشرة أجزاء من ذلك الكتاب طبعا حجريا، وقد نفذت نسخ الأجزاء الأول. وأما طبع الباقي فيجري ببطء بالغ.

فياليت بعض أصحاب المطابع الكبيرة بمصر سعى في جلب الكتاب المذكور من مؤلفه وطبع تمام الكتاب من أوله إلى آخره بالحروف الجميلة المصرية. ولو فعل ذلك أحدهم لخدم العلم خدمة مشكورة، وملأ فراغا في هذا الباب.

ومن مشاهير علماء الهند أيضا ممن يعنون بأحاديث الأحكام العلامة المحدث الشيخ مهدي حسن الشاه جهانفوري المفتي فإنه شرح كتاب (الآثار) للإمام محمد ابن الحسن الشيباني في مجلدين ضخمين. وهذه نبذه يسيرة من مآثر هؤلاء وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

& ثامناً: أهم مؤلفات أحاديث الأحكام:

أفرد بعض علماء الحديث أحاديث الأحكام بالتأليف، وهي كثيرة من أشهرها:

1. منتقى الأخبار في الأحكام:

وهو للإمام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحرانى المعروف بابن تيمية الحنبلى (590 ــ 652 هـ) جدَّ شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية، انتقاه من صحيحي الإمامين البخاري ومسلم، ومسند الإمام أحمد، والسنن الأربعة، واستغني بالعزو إلى هذه الكتب عن الإطالة بذكر الأسانيد وهو كتاب جليل الفائدة. وقد تضمن هذا الكتاب خمسة آلاف وتسعة وعشرين حديثاً (5029)، هي أدلة الفقه الإسلامي.

وقام بشرحه محدث اليمن ومجتهدها العلامة القاضي محمد بن علي الشوكاني (1173 ـــ 1250 هـ) بكتابه نيل الأوطار سرح منتقى الأخبار، وأحاط فيه بكل حديث، وجمع فيه من فقه الحديث ما لا يمكن أن تعثر عليه في كتاب آخر.

2. بلوغ المرام من أحاديث الأحكام:

للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (733 ــ 852 هـ)، وقد تضمن ألف حديث وخمسمائة وستة وسبعين حديثاً (1576).

وقد قام بشرحه علامة اليمن في القرن الثاني عشر السيد محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني (1099 ــ 1182 هـ) بكتابه الشهير المسمى سبل السلام، وهو شرح قيم صدع فيه بالحق، سواء خالف مذاهب عصره أم وافقها، وهو في حقيقته يكاد يكون اختصارا لكتاب طيب هو البدر التمام شرح بلوغ المرام للمغربي.

3. عمدة الأحكام:

للإمام الحافظ تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي (541 ــ 600 هـ)، وهو يشتمل على أربعمائة وتسعة عشر حديثاً (419) من أعلى أنواع الصحيح، مما اتفق عليه الشيخان في صحيحيهما، فكان كتابه هذا عمدة الأحكام حقاً، وهو كتاب قريب لكل إنسان، ولا يستغني عنه الطالب ولا المتبحر في العلم.

وقد شرحه الإمام تقي الدين محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد شرحًا وسطًا، قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: إنه كتاب الإسلام، وإنه ما عمل أحد مثله، ولا الحافظ الضياء، ولا جدَّي أبو البركات، ثم جاء علامة اليمن ومحيي علوم السنة في وقته السيد البدر محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني شارح كتاب بلوغ المرام المتقدم ذكره، فكتب حاشية نفيسة على كتاب شرح العمدة.

4. تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد:

لمجدد المائة الثامنة زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام (725هـ) المتوفى عام (806 هـ). جمع فيه أحاديث الأحكام لابنه أبي زرعة.

قال في خطبته: (وبعد فقد أردت أن أجمع لابنى أبي زرعة مختصراً في أحاديث الأحكام يكون متصل الأسانيد بالأئمة الأعلام فإنه يقبح بطالب الحديث ألا يحفظ بإسناده عدة من الأخبار يستغني بها عن حمل الأسفار في الأسفار وعن مراجعة الأصول عند المذاكرة والاستحضار... ثم قال: ولما رأيت صعوبة حفظ الأسانيد في هذه الأعصار لطولها وكان قصر أسانيد المتقدمين وسيلة لتسهيلها رأيت أن أجمع أحاديث عديدة في تراجم محصورة وتكون تلك التراجم فيما عُدَّ من أصح الأسانيد إما مطلقاً على قول من عممه أو مقيداً بصحابي تلك الترجمة)، ثم أخذ يبين طريقته في نقله عن الكتب وعزوه إليها. وهو كتاب عظيم. وقد شرح تقريب الأسانيد هذا مؤلفه نفسه وقد بدأ الشرح بمقدمة في تراجم رجال إسناده وضم إليهم من وقع له ذكر في أثناء الكتاب لعموم الفائدة.

ولكنه لم يكمل هذا الشرح بل شرح منه عدة مواضع وقد أكمله ابنه أبو زرعة المذكور المتوفى سنة (826هـ) واسم هذا الشرح: (طرح التثريب في شرح التقريب) وهو كتاب حافل بالفوائد والأبحاث جرى فيه مؤلفه على البحث العلمي الحر دون تعصب لمذهب من المذاهب وإن كان مذهبه، مما رفع من شأن هذا الكتاب أضف إلى ذلك ما شحنه به من النكت الفقهية والفوائد الحديثية.

& تاسعاً: أهمية دراسة أحاديث الأحكام:

لابد لمن ينتمي إلى الفقه من أن يكون ذا عناية بالأحاديث والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الأحكام الأصلية والفرعية، ليكون على بينة من أمره، فيصون نفسه من محاولة إجراء القياس على ضد المنصوص، ويحترز من مخالفة الإجماع.

ذلك أنه لا يمكن تفريق ما يصح فيه القياس مما لا يصح هو فيه، وتمييز ما يستساغ فيه الخلاف مما لا يسوغ فيه غير الإتباع المجرد، إلا لمن أحاط خبرا بموارد النصوص الشرعية، ووجوه التفقه فيها، واستقرأ الآثار الواردة من فقهاء السلف في الأحكام الفقهية فهو الذي يقدر أن يتصون من القياس في مورد النص وهو شنيع وهو الذي يستطيع أن يحترز من الخلاف في موطن الإجماع.

كما أن دراسة أحاديث الأحكام تربي الملكة الفقهية، والقدرة الاستنباطية في نفس الطالب فيعرف كيف وصل العلماء إلى الأحكام من أدلتها.

& كيف نشرح حديثاً:

يمكن شرح الحديث بعد أن نقسّمه إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1. الراوي الأعلى لهذا الحديث من الصحابي أو من دونه.
2. لفظ رسول الله. (متن الحديث).
3. تخريج الحديث والحكم عليه.

ــ **تنبيه**: تخريج الأحاديث يحتاج إلى دُربة. ويحتاج بعد التخريج إلى ترتيب و تركيب للأسانيد، وعليه فليس مجاله هنا، فيستثنى.

ــ كيف أصل إلى شرح الحديث تفصيلاً ؟

§ **أولاً: الراوي الأعلى**: ويمكن أن يكون صحابياً أو غير صحابي كالتابعي ومن بعده.

ــ إذا كان صحابياً كيف أُعرّف بهذا الصحابي ؟

إذا أردت أن تعرّف بالصحابي تعريفاً تاماً فعليك أن تستعرض خمس نقاط مهمة: (اسمه ونسبه بما يُميزه عن غيره ــ كُنيته ــ بعض فضائله ومناقبه ــ عدد أحاديثه ــ وفاته زماناً ومكاناً).

تنبيه: من الصحابة من هو كثير الحديث ومنهم من هو متوسط ومنهم من هو قليل الحديث. فكيف نصوغ المادة العلمية لكل من هؤلاء ؟

1. المشهور أو المُكثر من الحديث: يجب أن أذكر اسمه ونسبه بما يُميزه عن غيره وعدد أحاديثه ووفاته زماناً ومكاناً، وأما بالنسبة لفضائله فأقتصر على منقبتين أو ثلاث، ويجب أن تكون مما له مِساس بالواقع. مثل: الحرص على طلب العلم أو في العبادة وغير ذلك.
2. وأما المتوسط: فأذكر كل ما ذُكر عنه.
3. وأما المُقل: فإني أحرص على التقصي وجمع كل ما كُتب عنه. وإذا لم أجد شيئاً فإني أنص على عدم وجود سَنة وفاته مثلاً أو كنيته مثلاً.. وهكذا.

ــ كيف أصل إلى المعلومات؟

بالنسبة للكتب التي يمكن أن أصل عن طريقها إلى المعلومات عن الصحابي، فهناك كتب تتصل بمزاياه الأربع. وهناك كتب مُختصة بعدد الأحاديث. فأولاً أذكر عدد أحاديثه ثم أرجع إلى الأربع.

- **الكتب التي ألفت في عدد أحاديث كل صحابي:**

أما الكتب التي أُلفت في عدد أحاديث كل صحابي فأصلها وأهمها كتاب للإمام ابن حزم، أسماه (أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد). والكتاب مطبوع. العدد الذي يُطرح أمام كل صحابي ليس كل ما رَوى بل هو عدد نسبي لما رواه في مسند بقي بن مخلد الأندلسي، كما نص عليه السخاوي في فتح المغيث. وخُصَّ مسند بقي بن مخلد بهذا لسببين:

- أن ابن حزم تكفّل بعد مرويات الصحابة في هذا المسند.
- هذا المسند يُعتبر أعظم موسوعة في الإسلام.

أما ما يتصل بالأربع الأخرى، فإن هناك ثلاث طرق تؤدي إلى معرفة هذا الصحابي:

ـ **الطريقة الأولى**: هي معرفة الكتب المؤلفة في الصحابة خاصة. ككتاب الاستيعاب لابن عبد البر، وكتاب أسد الغابة لابن الأثير، وكتاب تجريد الصحابة للذهبي، وكتاب الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر.

ـ **الطريقة الثانية**: وهي معرفة الكتب المؤلفة في رجال الكتب الستة خاصة. لأنه يغلب أن هذا الصحابي خُرّج له في كتاب من الكتب الستة. أول هذه الكتب: الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني بن عبد الواحد الجمّاعيلي المقدسي ت 600هـ. ومن الكتب التي دارت في فلكه: تهذيب الكمال للمزي، وتذهيب تهذيب الكمال للذهبي، والكاشف للذهبي، وتهذيب التهذيب لابن حجر، وتقريب التهذيب لابن حجر، والخلاصة للخزرجي.

ـ **الطريقة الثالثة**: معرفة الكتب المؤلفة في رجال السير عموماً. منها: سير أعلام النبلاء للذهبي ـ ومختصراته وتهذيباته ـ، كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان، وكتاب الوافي بالوفيات للصفدي، وكتاب البداية والنهاية لابن كثير.

ـ هذا إذا كان الراوي الأعلى صحابياً، وإذا لم يكن صحابياً. فكيف أُعرّف به؟

إذا كان غير صحابي فيجب أن استعرض ست نقاط:

1. اسمه ونسبه بما يُميزه.
2. كُنيته.
3. ذكر شيخين من شيوخه أحدهما مذكور في الإسناد، حتى يُستدل به على اتصال الحديث وعدمه ـ اتصال السند ـ، وحتى نعرف هل سمع من هذا الراوي.
4. ذكر تلميذين من تلاميذه أحدهما في الإسناد وذكر التلميذين فيه فائدتان:
5. معرفة منزلته من حيث القبول وعدمه، هل هو ثقة أو غير ثقة.
6. وفاته زماناً ومكاناً.

ـ كيف أصل إلى المعلومات عن الراوي إن لم يكن صحابياً؟

إما عن طريق كتب عامة أو عن طريق كتب خاصة.

1. **الكتب الخاصة**: هناك كتب خاصة في صفة معينة أو كتب خاصة في كتب معينة.

مثال الكتب الخاصة بكتب معينة: ككتب الرجال الستة.

وأما الصفات الخاصة فمثلاً يمكن الرجوع للكتب المؤلفة في الثقاة وحدهم. كثقات ابن حبان، وثقات ابن شاهين، وثقات العجلي.

أو كُتب الضعاف خاصة، كالضعفاء والمتروكين للنسائي، وكذا للدارقطني، والضعفاء للبخاري، والضعفاء للعُقيلي، ومن أهمها الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي. وأيضاً ميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر.

أو كتب خاصة في الكنى، ككنى الدولابي، وكُنى البخاري، وكُنى مسلم، و الاستغنى في معرفة حملة العلم بالكنى لابن عبد البر.

أو الكتب المؤلفة في صفة خاصة مثل: الكتب المؤلفة في البلدان كتاريخ بغداد، وكتاريخ دمشق، وتاريخ حلب، وتاريخ جُرجان، وتاريخ داريا.

أو الكتب المؤلفة في الأنساب، كالأنساب للسمعاني، واللُباب للسيوطي، ولُب اللباب.

أو الكتب الخاصة المؤلفة في الألقاب.

2. **الكتب العامة**: ككتاب التاريخ الكبير للبخاري، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والبداية والنهاية لابن كثير، وغيرها.

والرواة غير الصحابة؛ هناك من تُوسّع في الترجمة له، وهناك من لم يُتوسّع فيه، فينبغي أن يؤخذ ما يُناسب العرض. كما سبق في الصحابي.

§ ثانياً: لفظ الحديث ـــ أو ـــ كلام رسول الله.

يمكن الوصول إلى تفسير غريب ألفاظ الحديث بطريقين:

ـ الطريقة الأولى: طريق الكتب المؤلفة في غريب حديث رسول الله، منها: غريب الحديث للهروي، وغريب الحديث لابن قُتيبة، وغريب الحديث لابن الجوزي، وغريب الحديث لإبراهيم بن إسحاق، وغريب الحديث لابن قدامة، الفائق في غريب الحديث للزمخشري، وأعظم هذه الكتب وأهمها وأولها وأساسها وأجمعها النهاية في غريب الحديث لابن الأثير.

ـ **الطريقة الثانية**: عن طريق الكتب المؤلفة في معرفة معاني ألفاظ لغة العرب، لأن أولى من يُشرح لفظه هو رسول الله. والكتب المؤلفة في بيان ألفاظ اللغة العربية كثيرة منها: الصحاح للجوهري وشروحه، مختار الصحاح وتاج العروس للزبيدي، القاموس المحيط للفيروز أبادي، لسان العرب لابن منظور، وتهذيب اللغة لابن فارس، ومنها المُحكم والمخصص لابن سِيدَه. وغيرها.

§ ثالثاً: الأحكام المستمدة من لفظ الحديث، كيف أصل إليها ؟

هي نوعان: إما حُكم مُجمعٌ عليه، أو مختلف فيه.

فأما المُجمعُ عليه، فأصل إليه من طريقين:

ـ **الطريق الأول**: ـ وهو الأصل ـ عن طريق الكتب المؤلفة في الإجماع خاصة، مثالها: كتاب الإجماع والأشراط والأوسط لابن المنذر، وكتاب مراتب الإجماع لابن حزم ما لم ينتقده شيخ الإسلام ابن تيمية في نقده لمراتب الإجماع، وكتاب الإفصاح لابن هُبيرة، وكتاب موسوعة الإجماع للسعدي أبي حبيب. وغيرها.

ـ **الطريق الثاني**: التنصيص عليه من إمام. والتنصيص عليه من إمام سواءً نص عليه إمام في كتب شروح الفقه أو في كتب شروح الحديث وغيرها.

المختلف فيه كيف أصل إليه ؟

ولكن قبل هذا هناك تنبيهان:

1. على طالب العلم إذا أراد أن يبرئ ذمته أمام الله، وإذا أراد أن يُكتب له القبول في الدنيا والآخرة عليه أن يكون متجرداً هَمّه الوصول إلى الحق، غير متعصب لشخص أو مذهب معين، وليكن همه الوصول إلى الحق ومعرفة مراد الله، والتعصب يُعمي فلا يصل صاحبه إلى الحق، وفي الوقت نفس يجعل هذا التعصبَ صاحبه مسئولاً أمام الله سبحانه وتعالى لما يُبين. وينظر إلى الأدلة من منظارين: 1/ الثبوت. 2/ الدلالة. وكذلك ينظر إلى المُرجحات. وقد ذكر الحازمي في كتابه الاعتبار في ناسخ الحديث ومنسوخه من الآثار خمسين مُرجحاً، وذكر العراقي في كتابه التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق على ابن الصلاح أكثر من مائة مُرجّح، فليَنظر إلى هذه المُرجحات ثم يُرجّح ما ظهر له بأدلته إن تبين له في هذه المسألة شيء، أو يتبع الأئمة المتقدمين في الترجيح.

2. عليه أن يعرف الاصطلاحات الخاصة في المذاهب. وما هو الراجح والمرجوح في كل مذهب. فمثلاً: أي الرواة أقوى عند الاختلاف عن الإمام مالك، ومتى يعمل بالقديم والجديد من قولي الإمام الشافعي، وأي الروايات المعتمدة في مذهب الإمام أحمد ـ وأي الرواة المعتمدين عند الاختلاف

في مذهب الإمام أبي حنيفة، فإن هذه أمور مؤثرة في المذاهب، عليه أن ينظر في هذه حتى لا يأخذ ما هو مرجوح في المذهب الذي يُريد طرحه ويُريد عرضه ويكون غير معتمدٍ أصلاً في المذهب.

ـ ثم بعد ذلك يستطيع أن يشرح الحديث من طريقتين:

ـ الطريقة الأولى: الكتب المؤلفة في المذاهب المتبوعة.

1. **المذهب الحنفي**: مثل الهداية للمرغناني وهو من الكتب المعتمدة في المذهب الحنفي، وشرحه فتح القدير لابن الهُمام، بدائع الصنائع للكاساني، والمبسوط للسرخسي
2. **المذهب المالكي**: مثل المدونة للإمام مالك، والتمهيد والاستذكار والكافي في مذهب أهل المدينة لابن عبد البر، وحاشية الدسوقي...
3. **المذهب الشافعي**: مثل الأم للإمام الشافعي، مختصر المُزني وشرحه المسمى بالحاوي الكبير للماوردي، والمهذّب لأبي إسحاق الشيرازي وشرحه المسمى بالمجموع وقد تناوله بالشرح ثلاثة أولهم الإمام النووي ثم السبكي وأكمله المُطيعي.
4. **المذهب الحنبلي**: مثل العمدة والكافي والمقنع والمغني كلها لابن قدامة المقدسي.

ـ الطريقة الثانية: كتب شروح الحديث، فننظر إلى من أخرجه ثم نرجع إلى شرحه.

- **فإن كان الحديث في البخاري**، فنرجع إلى شروح البخاري الكثيرة ومنها: أعلام الحديث للخطابي، فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي، فتح الباري لابن حجر العسقلاني، إرشاد الساري للقسطلاني، عمدة القاري للعيني، شرح الكِرماني .وغيرها..
- **وإن كان الحديث في مسلم**، فنرجع إلى شروح مسلم الكثيرة ومنها: المُعلم بفوائد صحيح مسلم للمازري، إكمال المُعلم بفوائد صحيح مسلم للقاضي عياض، المُفهم شرح صحيح مسلم للقرطبي، شرح النووي على مسلم الموسوم بالمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، شرح الأُبي على مسلم، فتح المُلهم بشرح صحيح مسلم للشبّير بن أحمد العثماني.وغيرها.
- **وإن كان في سنن أبي داود**: معالم السنن لخطابي، شرح بدر الدين العيني، عون المعبود وغاية المقصود للعظيم أبادي، بذل المجهود في حل سنن أبي داود للسهارنفوري، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود لمحمود محمد خطاب.. وتكملته لابنه أمين محمود خطاب.
- **وإن كان في سنن الترمذي**: عرضة الأحوذي لابن العربي، النفح الشذي لابن سيد الناس.. وتكملته للعراقي، قوت المغتذي للسيوطي، تحفة الأحوذي للمباركفوري.
- **وإن كان في سنن النَسائي**: حاشية السيوطي على سنن النسائي، حاشية السندي، شرح للشنقيطي.
- **وإن كان في سنن ابن ماجه**: حاشية للسيوطي، حاشية السندي، شرح ابن قُليج الحنفي..

ـ تمت بحمد الله تعالى ـ